درس: الدولة: السيادة والوظائف

لا يمكن استكمال حقيقة الإنسان، ما لم نستحضر بُعده السياسي خاصة أننا نمر اليوم بوضع مستعص تغلب فيه الوحشية والتمرد وتتفاقم فيه الهُوّة بين الغريزتين الفاحشة والفقر الكافر. استحضار هذا البُعد يزداد ضرورة للتثبت إن كان يضع الموالين الإنسان أم يضع الموالين ويقتل الإنسان.

الفعل السياسي هو أحد أفعال الإنسان الذي يمارسه حسب معيار خاص به وهو التمييز بين الصديق والعدو. فمن هو العدو سياسيا؟

لا وجود في السياسة إلى صداقة أو عداوة دائمة، بل توجد مصلحة دائمة ليكون بذلك العدو هو من يتعارض مع هذه المصلحة فيهدد الأمن والاستقلالية.

← حسب معيار الصديق والعدو، تكون مهمة السياسة: حفظ أمن المجموعة وحماية الاستقلالية / السيادة من كل اعتداء ممكن داخلي أو خارجي تلك هي مهمة الدولة

↓

جهاز سياسي، قانوني، مؤسساتي يدير ويتدبر شؤون مجموعة.

فكرة في ذهن الإنسان تم تجسيدها في عدة عناصر مادية:

الأرض - الشعب - القانون - المؤسسات ذات الصبغة السياسية (الحكومة - الولاية - السجن...)

بيردو: "ما من أحد يحب الدولة، لكن من يُنكر أنها واقع"

"لقد اخترع الناس الدولة كي لا يطيعوا الناس".

Tunisie DEVOIR.TN

درس: الدولة: السيادة والوظائف

لا يمكن استكمال حقيقة الإنسان، ما لم نستحضر بُعده السياسي خاصة أننا نمر اليوم بوضع مستعص تغلب فيه الوحشية والتمرد وتتفاقم فيه الهُوّة بين الغريزتين الفاحشة والفقر الكافر. استحضار هذا البُعد يزداد ضرورة للتثبت إن كان يضع الموالين الإنسان أم يضع الموالين ويقتل الإنسان.

الفعل السياسي هو أحد أفعال الإنسان الذي يمارسه حسب معيار خاص به وهو التمييز بين الصديق والعدو. فمن هو العدو سياسيا؟

لا وجود في السياسة إلى صداقة أو عداوة دائمة، بل توجد مصلحة دائمة ليكون بذلك العدو هو من يتعارض مع هذه المصلحة فيهدد الأمن والاستقلالية.

← حسب معيار الصديق والعدو، تكون مهمة السياسة: حفظ أمن المجموعة وحماية الاستقلالية / السيادة من كل اعتداء ممكن داخلي أو خارجي تلك هي مهمة الدولة

↓

جهاز سياسي، قانوني، مؤسساتي يدير ويتدبر شؤون مجموعة.

فكرة في ذهن الإنسان تم تجسيدها في عدة عناصر مادية:

الأرض - الشعب - القانون - المؤسسات ذات الصبغة السياسية (الحكومة - الولاية - السجن...)

بيردو: "ما من أحد يحب الدولة، لكن من يُنكر أنها واقع"

"لقد اخترع الناس الدولة كي لا يطيعوا الناس".

Tunisie DEVOIR.TN

ما الذي يبرر طرح هذا المفهوم سياسيا؟

- طرح هذا المفهوم تحت ظاهرة **العولمة** ذلك أن التطور التقني لوسائل الاتصال والغاء الحدود الجغرافية والاقتصادية أدى إلى تقارب الشعوب، ما فتح مجالا للمقارنة فيما بينها في درجة شيوع الديمقراطية فيها في مستوى العيش وتوفر الرفاهية.

- طرح هذا المفهوم تحت تزايد ظاهرة **الهجرة** وهو ما يطرح مشكل التجانس الثقافي، بل مشكل الحق عامة: **فهل لكل حديث بالحق كإنسان باعتباره مواطن عالمي؟**

II

إذا كان المواطن هو كل فرد له الحق في التمتع بالحياة الآمنة، الحرة والكريمة فإن المواطن العالمي ليس انتماء قوميا بل كونيا، له الحق في التمتع بحقوقه وفي البحث عن هوية نفسية قيمية، بغض النظر عن الانتماء القومي الضيق، فالمهاجر إنسان أينما أكون، فإنه مواطن أينما أكون على استعداد للتعايش السلمي مع الآخر المختلف واحترامه في اختلافه دون اعتبار للانتماء، للجنسية، للعرق...

المواطنة ليست معطى طبيعي، بل نتربى عليها، متى امكاننا اكتساب قيمها أينما تتجلى أبعادها. بهذا فإن المواطنة العالمية القائمة على التنوع الكثرة أساسها أيتيقي ما يتطلبه جعل السياسة أخلاقية، الأمر الذي يشترط تجاوز:

* الفصل الميكيافيلي بين الأخلاق والسياسة عبر مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.
* صورة الذئب التي رسم بها هوبس ملامح الإنسان.
* العقل الأداتي الحسابي الذي يختزل الإنسان في بعد نفعي، براغماتي

حيث يتم تجاوز ذلك نحو عقل تواصلي، أيتيقي ذلك ما يضمن تأسيس هياكل قانونية عالمية تتعامل مع الأفراد كحقوق دون سعي إلى تنميط هذه

Tunisie DEVOIR.TN

ما الذي يبرر طرح هذا المفهوم سياسيا؟

- طرح هذا المفهوم تحت ظاهرة **العولمة** ذلك أن التطور التقني لوسائل الاتصال والغاء الحدود الجغرافية والاقتصادية أدى إلى تقارب الشعوب، ما فتح مجالا للمقارنة فيما بينها في درجة شيوع الديمقراطية فيها في مستوى العيش وتوفر الرفاهية.

- طرح هذا المفهوم تحت تزايد ظاهرة **الهجرة** وهو ما يطرح مشكل التجانس الثقافي، بل مشكل الحق عامة: **فهل لكل حديث بالحق كإنسان باعتباره مواطن عالمي؟**

II

إذا كان المواطن هو كل فرد له الحق في التمتع بالحياة الآمنة، الحرة والكريمة فإن المواطن العالمي ليس انتماء قوميا بل كونيا، له الحق في التمتع بحقوقه وفي البحث عن هوية نفسية قيمية، بغض النظر عن الانتماء القومي الضيق، فالمهاجر إنسان أينما أكون، فإنه مواطن أينما أكون على استعداد للتعايش السلمي مع الآخر المختلف واحترامه في اختلافه دون اعتبار للانتماء، للجنسية، للعرق...

المواطنة ليست معطى طبيعي، بل نتربى عليها، متى امكاننا اكتساب قيمها أينما تتجلى أبعادها. بهذا فإن المواطنة العالمية القائمة على التنوع الكثرة أساسها أيتيقي ما يتطلبه جعل السياسة أخلاقية، الأمر الذي يشترط تجاوز:

* الفصل الميكيافيلي بين الأخلاق والسياسة عبر مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.
* صورة الذئب التي رسم بها هوبس ملامح الإنسان.
* العقل الأداتي الحسابي الذي يختزل الإنسان في بعد نفعي، براغماتي

حيث يتم تجاوز ذلك نحو عقل تواصلي، أيتيقي ذلك ما يضمن تأسيس هياكل قانونية عالمية تتعامل مع الأفراد كحقوق دون سعي إلى تنميط هذه

Tunisie DEVOIR.TN

وجود أفراد مجتمع مدني لا يحترمون القانون من تلقاء أنفسهم ودون تجاوزهم.

روسو: الحق لا يتأسس على القوة لكنها تُسنده

لـه الحق أساسه القانون، فالقوة ليست الغاية بل مجرد وسيلة لحماية الحق، ولماذا؟ لأنه لا وجود لطرف يتجاوز الحق فلا مبرر لاستعمال القوة ← فالدولة تستمد قوتها من شرعيتها وشرعيتها من مشروعيتها.

⇐ الدولة وسيلة حرية لا مفبرة لها، تسمّى دولة الحق، دولة القانون والمؤسسات:

- لماذا؟ أنها لها مشروعيتها، فشرعيتها.
- لماذا؟ أنها قائمة على الفصل بين السلط لتكون كل سلطة مراقبة للأخرى.
- ليست مهيمنة على المجتمع المدني بل هي مجرد حامي قانوني له، ويمتلك حق مراقبتها.

↓

- الديمقراطية = حق المراقبة: سلطة بيد الشعب تؤكد جفة المواطنة الحقة وتثبت حضوره الفعلي في المجال السياسي حيث يبلغ صوته للدولة عبر مؤسسات تنوبه في المراقبة: الإعلام الحر، النقابة، المعارفة، الجمعيات

⇐ المناخ الذي يجعل الديمقراطية حية أساسه التوافق بين قوة الدولة وقوة المجتمع المدني وهذه الأخيرة تتحقق عبر نجاح دور المراقبة

الآن: مراقبة أجهزة الدولة هي الضامن الحقيقي للديمقراطية.

Tumblr DEVOiR.TN

I. السيادة ≠ السواطنة.

1. النظام الاستبدادي:

- الانفراد بالحكم والاستئثار بكل صلاحيات القيادة والسيادة = سلطة مطلقة.
- إقصاء الشعب من الفعل السياسي: حق الانتخاب، المعارضة، النقد حرية التعبير، حرية الصحافة...
- لا وجود لقانون، فيكون أمر/فعل صاحب السلطة بمثابة القانون أو يوجد قانون لكنه يحتكر التغيير أو التعديل فيه حسب أهوائه ومصالحه.

له. دولة تستمد شرعيتها من قوتها.

له. النظام الاستبدادي، ليس مجرد تجاوز استثنائي في حكومة ما، بل هو نسق متكامل من الممارسة السياسية المتسلطة.

فما الذي يمنح هذا النظام شرعيته ومعقوليته؟ هل هو النظام الأصلح لطبيعة الأفراد، أم أن الاستئناس به يزيغ بهم عن إدراك السواطنة الحقة؟.

يجد هذا النظام تبريره انطلاقا من تصور وجود الإنسان خارج الدولة، ما يسميه هوبز سفة العقد الاجتماعي بـ **حالة الطبيعة**

- التصرف وفق الغريزة في إطار من الحرية المطلقة: أفعل ما أشاء، لا ما يشاء الآخر، وهو ما يفضي إلى تضارب المصالح الخاصة، فعندما يستطيع الكل فعل ما يشاؤون فإن ذلك يعني أن لا أحد يستطيع فعل ما يشاء، وعندما لا يكون هناك سيد فإن الكل سيد، وحيث الكل سيد فإن الكل عبد، بهذا يتعارض الحق الطبيعي الحرية المطلقة مع القانون الطبيعي أي البقاء.

Tumblr DEVOiR.TN

I. السيادة ≠ السواطنة.

1. النظام الاستبدادي:

- الانفراد بالحكم والاستئثار بكل صلاحيات القيادة والسيادة = سلطة مطلقة.
- إقصاء الشعب من الفعل السياسي: حق الانتخاب، المعارضة، النقد حرية التعبير، حرية الصحافة...
- لا وجود لقانون، فيكون أمر/فعل صاحب السلطة بمثابة القانون أو يوجد قانون لكنه يحتكر التغيير أو التعديل فيه حسب أهوائه ومصالحه.

له. دولة تستمد شرعيتها من قوتها.

له. النظام الاستبدادي، ليس مجرد تجاوز استثنائي في حكومة ما، بل هو نسق متكامل من الممارسة السياسية المتسلطة.

فما الذي يمنح هذا النظام شرعيته ومعقوليته؟ هل هو النظام الأصلح لطبيعة الأفراد، أم أن الاستئناس به يزيغ بهم عن إدراك السواطنة الحقة؟.

يجد هذا النظام تبريره انطلاقا من تصور وجود الإنسان خارج الدولة، ما يسميه هوبز سفة العقد الاجتماعي بـ **حالة الطبيعة**

- التصرف وفق الغريزة في إطار من الحرية المطلقة: أفعل ما أشاء، لا ما يشاء الآخر، وهو ما يفضي إلى تضارب المصالح الخاصة، فعندما يستطيع الكل فعل ما يشاؤون فإن ذلك يعني أن لا أحد يستطيع فعل ما يشاء، وعندما لا يكون هناك سيد فإن الكل سيد، وحيث الكل سيد فإن الكل عبد، بهذا يتعارض الحق الطبيعي الحرية المطلقة مع القانون الطبيعي أي البقاء.

وجود أفراد مجتمع مدني لا يحترمون القانون من تلقاء أنفسهم ودون تجاوزهم.

روسو: الحق لا يتأسس على القوة لكنها تُسنده

لـه الحق أساسه القانون، فالقوة ليست الغاية بل مجرد وسيلة لحماية الحق، ولماذا؟ لأنه لا وجود لطرف يتجاوز الحق فلا مبرر لاستعمال القوة ← فالدولة تستمد قوتها من شرعيتها وشرعيتها من مشروعيتها.

⇐ الدولة وسيلة حرية لا مفبرة لها، تسمّى دولة الحق، دولة القانون والمؤسسات:

- لماذا؟ أنها لها مشروعيتها، فشرعيتها.
- لماذا؟ أنها قائمة على الفصل بين السلط لتكون كل سلطة مراقبة للأخرى.
- ليست مهيمنة على المجتمع المدني بل هي مجرد حامي قانوني له، ويمتلك حق مراقبتها.

↓

- الديمقراطية = حق المراقبة: سلطة بيد الشعب تؤكد جفة المواطنة الحقة وتثبت حضوره الفعلي في المجال السياسي حيث يبلغ صوته للدولة عبر مؤسسات تنوبه في المراقبة: الإعلام الحر، النقابة، المعارفة، الجمعيات

⇐ المناخ الذي يجعل الديمقراطية حية أساسه التوافق بين قوة الدولة وقوة المجتمع المدني وهذه الأخيرة تتحقق عبر نجاح دور المراقبة

الآن: مراقبة أجهزة الدولة هي الضامن الحقيقي للديمقراطية.

عدالة توزيعية: حق العمل، حق التوزيع العادل للثروات، حق تكافئ الفرص، حق ضمان المقدرة الشرائية والعيش الكريم، حق التعليم، الصحة...

لكن إذا اعتبرنا العدالة مساواة يمكن أن تتحول إلى لاعدالة، إذ قد لا تعدل بين أفراد يختلفان في المردود، الحاجة، الذكاء، المستوى التعليمي...

ويتقاضيان أجرا متساويا، لذلك يتم تعويض العدالة في معناها النظري بمعناها العملي: الإنصاف: Equité اعطاء كل ذي حق حقه بحسب ما يستحق.

لماذا تحول العدالة من التساوي إلى التفاوت.

إلا أن الدولة بالغت في هذا التفاوت إلى حد الظلم ومنح الحق لمن لا يستحق عبر تزايد مظاهر الرشوة المحسوبية، الفساد السياسي والمالي.

بهذا فإن دولة الرفاه ستعمق الفوارق الطبقية بشكل وديع وعقلاني نهايته لا تختلف كثيرا عن الاستبداد بل قد تكون استبدادها أكثر فظاعة، إذ لم نعد ندري في ظل نظام يحكم قبضته على العقول ما سنواجه ويحيل إلينا أنه من يختار ممثليه وتوجهاته السياسية، لأن الكهنة الجدد الذين يملؤون الشاشات بعبارة هنري ليفي الذين يملون علينا خياراتنا

الديمقراطية تتشكل كقوة ناعمة لا ينبغي أن تثنينا عن البحث عن البدائل الممكنة ولا ينبغي لتأثيم الديمقراطية (إدانة) أن يُفضي إلى تقريظ (مدح) الاستبداد بل سيأخذ شكل البحث عن الحق خارجها بإرساء نموذج جديد للعولمة عبر مفهوم العولمة من العالمي

لذلك اعتبر هوبز أن "الإنسان شرير بطبعه" على الشعداء للتقاتل لأجل البقاء الذي يكون محكوما بقانون الغاب أي البقاء للأقوى.

⚠ له إنها حالة من الفوضى، حالة من الموت العنيف، حالة مزرية يشتد فيها الخوف على القانون الطبيعي الذي يمثل منتهى الرغبة، إنها حالة "حرب الكل ضد الكل" على قول هوبز يتحول معها وجود الدولة إلى ضرورة حتى يتحول الشرير إلى طيب ومسالم عبر قوتها يشبهها هوبز بـ "دولة التنين" أو "دولة الإله الفاني"

⚠⚠ ⇐ التحول من حالة الطبيعة إلى الدولة يعني التحول من خشية نكابدها إلى خشية نرتضيها.

وقد أشار ميكيافيل في كتابه "الأمير" إلى منزلة الخوف في ضمان السيادة إذ على الأمير أن يؤسس سياسته على الأخلاق ومبدأ الفضيلة بل على فساد طبيعة الأفراد وتناقضاتها الداخلية فيقيم سلطته على القوة و الترهيب أكثر من الرأفة و اللين، لأن الخوف الوحيد الذي يتمتع به صاحب السلطة هو خوف القوة الذي يُخيف بخوف الرعية

⚠ وكأن الإنسان قد اختار النظام و الأمن على الحرية ضمانا للبقاء.

الكواكبي: "ستون سنة في حكم جائر أفضل من ليلة واحدة بلا سلطان"

⚠⚠ ⇐ شر الدولة أي استبدادها أفضل من شر انعدامها أي انقراض الإنسان، فهمّ عقل حسابي، براغماتي يفضل الأفراد العبودية مقابل السلام، يُعلّق عليه جون لوك: "ما أروعه من سلام ذلك الذي يحدث بين الضعيف والقوي والذي يسلم فيه الخروف عنقه ودون مقاومة للذئب الضاري ليكي يفترسه"

لذلك اعتبر هوبز أن "الإنسان شرير بطبعه" على الشعداء للتقاتل لأجل البقاء الذي يكون محكوما بقانون الغاب أي البقاء للأقوى.

⚠ له إنها حالة من الفوضى، حالة من الموت العنيف، حالة مزرية يشتد فيها الخوف على القانون الطبيعي الذي يمثل منتهى الرغبة، إنها حالة "حرب الكل ضد الكل" على قول هوبز يتحول معها وجود الدولة إلى ضرورة حتى يتحول الشرير إلى طيب ومسالم عبر قوتها يشبهها هوبز بـ "دولة التنين" أو "دولة الإله الفاني"

⚠⚠ ⇐ التحول من حالة الطبيعة إلى الدولة يعني التحول من خشية نكابدها إلى خشية نرتضيها.

وقد أشار ميكيافيل في كتابه "الأمير" إلى منزلة الخوف في ضمان السيادة إذ على الأمير أن يؤسس سياسته على الأخلاق ومبدأ الفضيلة بل على فساد طبيعة الأفراد وتناقضاتها الداخلية فيقيم سلطته على القوة و الترهيب أكثر من الرأفة و اللين، لأن الخوف الوحيد الذي يتمتع به صاحب السلطة هو خوف القوة الذي يُخيف بخوف الرعية

⚠ وكأن الإنسان قد اختار النظام و الأمن على الحرية ضمانا للبقاء.

الكواكبي: "ستون سنة في حكم جائر أفضل من ليلة واحدة بلا سلطان"

⚠⚠ ⇐ شر الدولة أي استبدادها أفضل من شر انعدامها أي انقراض الإنسان، فهمّ عقل حسابي، براغماتي يفضل الأفراد العبودية مقابل السلام، يُعلّق عليه جون لوك: "ما أروعه من سلام ذلك الذي يحدث بين الضعيف والقوي والذي يسلم فيه الخروف عنقه ودون مقاومة للذئب الضاري ليكي يفترسه"

عدالة توزيعية: حق العمل، حق التوزيع العادل للثروات، حق تكافئ الفرص، حق ضمان المقدرة الشرائية والعيش الكريم، حق التعليم، الصحة...

لكن إذا اعتبرنا العدالة مساواة يمكن أن تتحول إلى لاعدالة، إذ قد لا تعدل بين أفراد يختلفان في المردود، الحاجة، الذكاء، المستوى التعليمي...

ويتقاضيان أجرا متساويا، لذلك يتم تعويض العدالة في معناها النظري بمعناها العملي: الإنصاف: Equité اعطاء كل ذي حق حقه بحسب ما يستحق.

لماذا تحول العدالة من التساوي إلى التفاوت.

إلا أن الدولة بالغت في هذا التفاوت إلى حد الظلم ومنح الحق لمن لا يستحق عبر تزايد مظاهر الرشوة المحسوبية، الفساد السياسي والمالي.

بهذا فإن دولة الرفاه ستعمق الفوارق الطبقية بشكل وديع وعقلاني نهايته لا تختلف كثيرا عن الاستبداد بل قد تكون استبدادها أكثر فظاعة، إذ لم نعد ندري في ظل نظام يحكم قبضته على العقول ما سنواجه ويحيل إلينا أنه من يختار ممثليه وتوجهاته السياسية، لأن الكهنة الجدد الذين يملؤون الشاشات بعبارة هنري ليفي الذين يملون علينا خياراتنا

الديمقراطية تتشكل كقوة ناعمة لا ينبغي أن تثنينا عن البحث عن البدائل الممكنة ولا ينبغي لتأثيم الديمقراطية (إدانة) أن يُفضي إلى تقريظ (مدح) الاستبداد بل سيأخذ شكل البحث عن الحق خارجها بإرساء نموذج جديد للعولمة عبر مفهوم العولمة من العالمي

أن هذه التعبئة تنتهي [illegible] فتحول العواطف إلى رقيب ذاته

بذلك فإن النظام الاستبدادي يبقى ممارسة سياسية لاإنسانية لأنه يجعل الشعب مغتربا داخل دولته.

مغتربا ← ريكون: الاغتراب السياسي هو الداء اللازم للدولة

لأنه خانع لا مطيع، مُلزَم لا ملتزم.

لأنه رعية لا مواطن يقودها راع مستبد كومَرعى ذي عُشب وفير، فما يَهُمّ القطيع ليس طريقة قيادته، بل الأهم توفر المَرعى وبالمثل، ما يَهُم الشعب ليس استبداد الدولة، بل الأهم توفر الأمن وحفظ البقاء.

تتعود على الاستبداد

الشعوب التي تتعود على العبودية لا تلبث تضع سيادتها بذاتها لذلك تكون في حاجة إلى مستبد أقل بطشا.

الكواكبي: الاستبداد لو كان رجلا، لقال أنا الشر أبي الظلم وأمّي الإساءة".

لأنه يعيش الأمن، لكنه أمن زائف، وهمي، باسم الحمت وثمنه الحرية، لكنه إذا كان الخوف دافعا للعقل، فهل يبقى الفاعل حرّا؟!

هل أن خضوع الإنسان للسيادة، للقوة يجعل منه مواطنا أم أنه يضمن فقط بقاء العبيد؟ وأي معنى للبقاء يكون فيه الإنسان مجرد عبد؟!

فئة شعب لأجل بقائه تخلى عن انسانيته لأنه ما يهمنا ليس أن تبقى بل كيف تبقى، لأن الشعوب التي لا تشعر بألم الاستبداد لا تستحق الحرية، لأن الدولة المستبدة يمكن أن تكون عادلة، ما يسميه فولتير "الاستبداد النير" لكنه عند لها لا يبرر استبدادها إذ أنه نظام يفرز قطيعا لا مواطنا حيث يتقاطع بطش الحاكم مع ارتكاس الأفراد (تراجع/خضوع) ويتواطئ فيه عنف الواحد وجبن الجميع في لوحة آثمة في حق الإنسان.

Tunisie DEVOIR.TN

بذلك فإن النظام الاستبدادي يبقى ممارسة سياسية **لاإنسانية** لأنه يجعل الشعب **مغتربا** داخل دولته.

ويكون الاغتراب السياسي هو الداء الملازم للدولة

- **لأنه** خانع لا مطيع، مُلزَم لا ملتزم.
- **لأنه** رعية لا موالية يقودها راع مستبد كمُرعَى ذي عُشب وفير، فما يَهُمّ القطيع ليس طريقة قيادته، بل الأهم توفر المَرعَى وبالمثل، ما يَهُمّ الشعب ليس استبداد الدولة، بل الأهم توفر الأمن وحفظ البقاء.

الشعوب التي تتعود على العبودية لا تلبث تضيع سيادتها بذاتها لذلك تكون في حاجة إلى مستبد أقل بطشا.

تتعود على الاستبداد

الكواكبي: "الاستبداد لو كان رجلا، لقال أنا الشر أبي الظلم وأمي الإساءة".

- **لأنه** يعيش الأمن، لكنه أمن زائف، وهمي، باسم الحماية وثمنه الحرية، لكنه إذا كان الخوف دافعا للعمل، فهل يبقى الفاعل حرا؟!
هل أن خضوع الإنسان للسيادة، للقوة يجعل منه موالينا أم أنه يضمن فقط بقاء العبيد؟ وأي معنى للبقاء يكون فيه الإنسان مجرد عبد؟!

فليس شعب لأجل بقائه تخلى عن انسانيته لأنه ما يهمنا ليس أن تبقى بل كيف تبقى، لأن الشعوب التي لا تشعر بألم الاستبداد لا تستحق الحرية، لأن الدولة المستبدة يمكن أن تكون عادلة، ما يسميه فولتير "الاستبداد النير" لكنه عند لها لا يبرر استبدادها لأنه نظام يفرز فقط الانتهاكات حيث يتقاطع بطش الحاكم مع ارتكاب الأفراد (تراجع/خضوع) ويتواطئ فيه عنف الواحد وصمت الجميع في صورة آثمة في حق الإنسان.

Tunisie DEVOIR.TN

بذلك فإن النظام الاستبدادي يبقى ممارسة سياسية **لاإنسانية** لأنه يجعل الشعب **مغتربا** داخل دولته.

ويكون الاغتراب السياسي هو الداء الملازم للدولة

- **لأنه** خانع لا مطيع، مُلزَم لا ملتزم.
- **لأنه** رعية لا موالية يقودها راع مستبد كمُرعَى ذي عُشب وفير، فما يَهُمّ القطيع ليس طريقة قيادته، بل الأهم توفر المَرعَى وبالمثل، ما يَهُمّ الشعب ليس استبداد الدولة، بل الأهم توفر الأمن وحفظ البقاء.

الشعوب التي تتعود على العبودية لا تلبث تضيع سيادتها بذاتها لذلك تكون في حاجة إلى مستبد أقل بطشا.

تتعود على الاستبداد

الكواكبي: "الاستبداد لو كان رجلا، لقال أنا الشر أبي الظلم وأمي الإساءة".

- **لأنه** يعيش الأمن، لكنه أمن زائف، وهمي، باسم الحماية وثمنه الحرية، لكنه إذا كان الخوف دافعا للعمل، فهل يبقى الفاعل حرا؟!
هل أن خضوع الإنسان للسيادة، للقوة يجعل منه موالينا أم أنه يضمن فقط بقاء العبيد؟ وأي معنى للبقاء يكون فيه الإنسان مجرد عبد؟!

فليس شعب لأجل بقائه تخلى عن انسانيته لأنه ما يهمنا ليس أن تبقى بل كيف تبقى، لأن الشعوب التي لا تشعر بألم الاستبداد لا تستحق الحرية، لأن الدولة المستبدة يمكن أن تكون عادلة، ما يسميه فولتير "الاستبداد النير" لكنه عند لها لا يبرر استبدادها لأنه نظام يفرز فقط الانتهاكات حيث يتقاطع بطش الحاكم مع ارتكاب الأفراد (تراجع/خضوع) ويتواطئ فيه عنف الواحد وصمت الجميع في صورة آثمة في حق الإنسان.

Tunisie DEVOIR.TN

أن هذه التعبئة تنتهي [illegible] فتحول العواطف إلى رقيب ذاته

بذلك فإن النظام الاستبدادي يبقى ممارسة سياسية لاإنسانية لأنه يجعل الشعب مغتربا داخل دولته.

مغتربا ← ريكون: الاغتراب السياسي هو الداء اللازم للدولة

لأنه خانع لا مطيع، مُلزَم لا ملتزم.

لأنه رعية لا مواطن يقودها راع مستبد كومَرعى ذي عُشب وفير، فما يَهُمّ القطيع ليس طريقة قيادته، بل الأهم توفر المَرعى وبالمثل، ما يَهُم الشعب ليس استبداد الدولة، بل الأهم توفر الأمن وحفظ البقاء.

تتعود على الاستبداد

الشعوب التي تتعود على العبودية لا تلبث تضع سيادتها بذاتها لذلك تكون في حاجة إلى مستبد أقل بطشا.

الكواكبي: الاستبداد لو كان رجلا، لقال أنا الشر أبي الظلم وأمّي الإساءة".

لأنه يعيش الأمن، لكنه أمن زائف، وهمي، باسم الحمت وثمنه الحرية، لكنه إذا كان الخوف دافعا للعقل، فهل يبقى الفاعل حرّا؟!

هل أن خضوع الإنسان للسيادة، للقوة يجعل منه مواطنا أم أنه يضمن فقط بقاء العبيد؟ وأي معنى للبقاء يكون فيه الإنسان مجرد عبد؟!

فئة شعب لأجل بقائه تخلى عن انسانيته لأنه ما يهمنا ليس أن تبقى بل كيف تبقى، لأن الشعوب التي لا تشعر بألم الاستبداد لا تستحق الحرية، لأن الدولة المستبدة يمكن أن تكون عادلة، ما يسميه فولتير "الاستبداد النير" لكنه عند لها لا يبرر استبدادها إذ أنه نظام يفرز قطيعا لا مواطنا حيث يتقاطع بطش الحاكم مع ارتكاس الأفراد (تراجع/خضوع) ويتواطئ فيه عنف الواحد وجبن الجميع في لوحة آثمة في حق الإنسان.

Tunisie DEVOIR.TN

لنجاح الدولة في مهمتها السياسية تحتاج إلى **السلطة**

- لا تختزل السلطة في مفهوم **الدولة** لأنها أشمل منها وتوجد ضمن كافة العلاقات البشرية وما الدولة إلا أحد أشكالها.
- ليست السلطة **تسلط** = طغيان = قمع لأن ذلك انفراد بها، وجعلها **متعالية** على الأفراد.
- السلطة **علاقة أمرية** بين طرفين أو أكثر، أحدهما يكون **آمرا** يسمى **صاحب السلطة** والثاني يكون **مأمورا**، تمارس عليه السلطة، لتكون بذلك السلطة قائمة على قدرتها **القوة** وقدرا من **الطاعة**، فهي حاضنة **لموازين القوى** لتكون متحولة متداول عليها، خفية، وبقدر اقتناعها، بقدر ما عليتها وخفتت **طاعة المأمور**.

السلطة هي ما نخشاه وما نريده، ما نرفضه وما نسعى إليه، نريد أن نكون أصحاب سلطة ونرفض أن تمارس علينا السلطة، نبحث عن السلطة ونطالب بالحرية. لكل هذه المفارقات، تكون السلطة خفية، مبثوثة في الجسم الاجتماعي، كل، فأينما وأليت تجد السلطة أمامك.

لـ السلطة السياسية تكون **دائمة** حيث تدوم بدوام الدولة ولا تزول بزوال الحكومة، تكون **شاملة** حيث تطبق على الجميع، وتكون **ثابتة** حيث لا يمكن الاستغناء عنها.

ركون: سلطة الدولة ذات طابع إرغامي
سواء كانت دولة ديمقراطية أو استبدادية

Tunisie DEVOIR.TN

روسو: "التنازل عن الحرية هو تنازل عن إنسانية"

[يعتبر أن الإنسان خير بطبعه، لكنه يتحول إلى شرير عند اللقاء الاجتماعي بالآخر، فحالة الطبيعة هي جنة الإنسان التي غادرها للأبد عندما تكلم أول إنسان وقال هذا لي، فيصبح وجود الدولة ضرورة لحماية الملكية دون التعدي على حق الحرية]

إذا كانت الدولة مشروعا إنسانيا عقلانيا، فإنه من غير المنطقي بناءه فقط لأجل غاية حيوانية أي مجرد البقاء فلا بد أن تكون لغاية إنسانية أي الحرية.

- مزالق/عيوب الديمقراطية:

انعدام السوالمنة ليس حكرا على النظام الاستبدادي بل نجده خفيا، متستر في طلب الديمقراطية:

أ- الدولة في النظام الديمقراطي تتمتع بحق استعمال القوة الشرعية
- إلغاء للعنف اللاشرعي بين الأفراد
- حق الدولة في عقاب من يتجاوز القانون، وهو حق شرعي لأنه يتمتع بمشروعيته.

لكن (-) الدولة قادرة عبر آليات سلطتها (رجل الأمن - وزارة الداخلية - السجن - مركز الشرطة...) على استعمال القوة بطريقة لا شرعية مع تغطية ذلك بالشرعية = القانون. مثال: التجسس على المواطن أو إبعاد المعارض بوضعه في السجن تحت شرعية أمن الدولة.

لها فالديمقراطية التي تعتبر التعارض تحت شرعية عدوة لها تتناقض مع ذاتها كديمقراطية تعددية.

ب- الشعب في النظام الديمقراطي يتمتع بحق مراقبة الدولة في تنفيذ القانون.

لكن (-) سلطة الدولة اتسعت لتكون لا فقط مادية بل هي فكرية، فكلما تعاظم الاعتقاد الوهمي لدى الأفراد، بأن الدولة تمثلهم، إلا

Tunisie DEVOIR.TN

روسو: "التنازل عن الحرية هو تنازل عن إنسانية"

[يعتبر أن الإنسان خير بطبعه، لكنه يتحول إلى شرير عند اللقاء الاجتماعي بالآخر، فحالة الطبيعة هي جنة الإنسان التي غادرها للأبد عندما تكلم أول إنسان وقال هذا لي، فيصبح وجود الدولة ضرورة لحماية الملكية دون التعدي على حق الحرية]

إذا كانت الدولة مشروعا إنسانيا عقلانيا، فإنه من غير المنطقي بناءه فقط لأجل غاية حيوانية أي مجرد البقاء فلا بد أن تكون لغاية إنسانية أي الحرية.

- مزالق/عيوب الديمقراطية:

انعدام السوالمنة ليس حكرا على النظام الاستبدادي بل نجده خفيا، متستر في طلب الديمقراطية:

أ- الدولة في النظام الديمقراطي تتمتع بحق استعمال القوة الشرعية
- إلغاء للعنف اللاشرعي بين الأفراد
- حق الدولة في عقاب من يتجاوز القانون، وهو حق شرعي لأنه يتمتع بمشروعيته.

لكن (-) الدولة قادرة عبر آليات سلطتها (رجل الأمن - وزارة الداخلية - السجن - مركز الشرطة...) على استعمال القوة بطريقة لا شرعية مع تغطية ذلك بالشرعية = القانون. مثال: التجسس على المواطن أو إبعاد المعارض بوضعه في السجن تحت شرعية أمن الدولة.

لها فالديمقراطية التي تعتبر التعارض تحت شرعية عدوة لها تتناقض مع ذاتها كديمقراطية تعددية.

ب- الشعب في النظام الديمقراطي يتمتع بحق مراقبة الدولة في تنفيذ القانون.

لكن (-) سلطة الدولة اتسعت لتكون لا فقط مادية بل هي فكرية، فكلما تعاظم الاعتقاد الوهمي لدى الأفراد، بأن الدولة تمثلهم، إلا

Tunisie DEVOIR.TN

لنجاح الدولة في مهمتها السياسية تحتاج إلى **السلطة**

- لا تختزل السلطة في مفهوم **الدولة** لأنها أشمل منها وتوجد ضمن كافة العلاقات البشرية وما الدولة إلا أحد أشكالها.
- ليست السلطة **تسلط** = طغيان = قمع لأن ذلك انفراد بها، وجعلها **متعالية** على الأفراد.
- السلطة **علاقة أمرية** بين طرفين أو أكثر، أحدهما يكون **آمرا** يسمى **صاحب السلطة** والثاني يكون **مأمورا**، تمارس عليه السلطة، لتكون بذلك السلطة قائمة على قدرتها **القوة** وقدرا من **الطاعة**، فهي حاضنة **لموازين القوى** لتكون متحولة متداول عليها، خفية، وبقدر اقتناعها، بقدر ما عليتها وخفتت **طاعة المأمور**.

السلطة هي ما نخشاه وما نريده، ما نرفضه وما نسعى إليه، نريد أن نكون أصحاب سلطة ونرفض أن تمارس علينا السلطة، نبحث عن السلطة ونطالب بالحرية. لكل هذه المفارقات، تكون السلطة خفية، مبثوثة في الجسم الاجتماعي، كل، فأينما وأليت تجد السلطة أمامك.

لـ السلطة السياسية تكون **دائمة** حيث تدوم بدوام الدولة ولا تزول بزوال الحكومة، تكون **شاملة** حيث تطبق على الجميع، وتكون **ثابتة** حيث لا يمكن الاستغناء عنها.

ركون: سلطة الدولة ذات طابع إرغامي
سواء كانت دولة ديمقراطية أو استبدادية

Tunisie DEVOIR.TN

II السيادة = العواطفة

لا يمكن فهم علاقة التضمن بين السيادة والعواطفة، إلا في ظ

⚠ الاستنتاج: الدولة دون حاجة لعاطفة المواطنة وبالتالي دون حاجة للدولة، حاجة في ذاتها آمال وعهود كاذبة تستلب الحق دون ارجاعه لتكون قاشعة على مزاحم ايديولوجية.

باكوبنة: الدولة ضد الجميع المزعوم

نيتشه: الدولة تكذب بكل رصانة، حين تقول أنا الدولة، أنا الشعب.

[نقد العقلانية] الأنا العقلانية تغافلت عن حجم العنف الكامن في طبيعة الأشياء والقادر على العصف بكل جهد. العقولات المثالية والإيمان بهدم الذات والغير هي الآن: العقلانية تتطلب مجتمع الحكماء ومن أين لنا بهؤلاء الحكماء!!

Tunisie DEVOIR.TN

أن هذه التمثيلية تنتهي في أكثر الأحيان، لذلك تقلصت المسافة الفاصلة بين الدولة والمجتمع المدني فتحول المواطن إلى رقيب ذاته خوف أن يكون رقيب الدولة وتحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى خادمة للدولة، مبررة كل إيديولوجياتها خوفها أن تكون مراقبة، فاقدة معارفة.

⚠ لا معنى للديمقراطية في ظل هيمنة الأغلبية على الأقلية، وفي ظل تقنين مجحف لحرية التعبير، فالديمقراطية التي تعتمد على التنوع تفوز هي الأخرى عليها.

انعدام الوطنية في النظام الاستبدادي وحتى في ظل الديمقراطية أدى إلى ظهور عدة مواقف سياسية تدعو إلى زوال الدولة

⇓

فالماركسية: تعتبر أن ظهور الدولة مرتبط بظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ما جعلها آلة لحماية/حماية سيادة الطبقة الصاعدة لتكون بذلك متورطة مع هذه الطبقة، فهي ثمرة التناقضات الطبقية المتناحرة بعبارة لينين.

فالدولة ليست ضرورة أبدية بل قابلة للزوال بزوال الشروط التي شكلتها لتكون دولة كل الشعب، لا دولة الطبقة المهيمنة عبر امتلاك الكل للكل لينين: "الدولة لا تُلغى بل تضمحل".

الفوضوية: تدعو إلى الزوال المباشر للدولة مع امكانية التعايش السلمي دونها، في تعارض مع فكرة العقد الاجتماعي الذي أكد على ضرورة الدولة حيث اتفق الأفراد على التنازل عن حقهم الطبيعي في استعمال القوة لصالح الدولة لأجل غاية البقاء مع هوبس، والحرية مع روسو (حرية القول والفعل) ومع سبينوزا (حرية القول دون الفعل)

لـ فظام دون سلطة الدولة لأنها انكار فردي للقوة،

. نظام تسيير ذاتي للحياة الخاصة مع المشاركة في الحياة الاجتماعية

⚠ . الانسان كائن ايتيقي قادر على الاحتكام لضميره في احترام الآخرين وفي تقييم أفعاله دون حاجة لسلطة خارجية الزامية قهرية.

Tunisie DEVOIR.TN

أن هذه التمثيلية تنتهي في أكثر الأحيان، لذلك تقلصت المسافة الفاصلة بين الدولة والمجتمع المدني فتحول المواطن إلى رقيب ذاته خوف أن يكون رقيب الدولة وتحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى خادمة للدولة، مبررة كل إيديولوجياتها خوفها أن تكون مراقبة، فاقدة معارفة.

⚠ لا معنى للديمقراطية في ظل هيمنة الأغلبية على الأقلية، وفي ظل تقنين مجحف لحرية التعبير، فالديمقراطية التي تعتمد على التنوع تفوز هي الأخرى عليها.

انعدام الوطنية في النظام الاستبدادي وحتى في ظل الديمقراطية أدى إلى ظهور عدة مواقف سياسية تدعو إلى زوال الدولة

⇓

فالماركسية: تعتبر أن ظهور الدولة مرتبط بظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ما جعلها آلة لحماية/حماية سيادة الطبقة الصاعدة لتكون بذلك متورطة مع هذه الطبقة، فهي ثمرة التناقضات الطبقية المتناحرة بعبارة لينين.

فالدولة ليست ضرورة أبدية بل قابلة للزوال بزوال الشروط التي شكلتها لتكون دولة كل الشعب، لا دولة الطبقة المهيمنة عبر امتلاك الكل للكل لينين: "الدولة لا تُلغى بل تضمحل".

الفوضوية: تدعو إلى الزوال المباشر للدولة مع امكانية التعايش السلمي دونها، في تعارض مع فكرة العقد الاجتماعي الذي أكد على ضرورة الدولة حيث اتفق الأفراد على التنازل عن حقهم الطبيعي في استعمال القوة لصالح الدولة لأجل غاية البقاء مع هوبس، والحرية مع روسو (حرية القول والفعل) ومع سبينوزا (حرية القول دون الفعل)

لـ فظام دون سلطة الدولة لأنها انكار فردي للقوة،

. نظام تسيير ذاتي للحياة الخاصة مع المشاركة في الحياة الاجتماعية

⚠ . الانسان كائن ايتيقي قادر على الاحتكام لضميره في احترام الآخرين وفي تقييم أفعاله دون حاجة لسلطة خارجية الزامية قهرية.

Tunisie DEVOIR.TN

II السيادة = العواطفة

لا يمكن فهم علاقة التضمن بين السيادة والعواطفة، إلا في ظ

⚠ الاستنتاج: الدولة دون حاجة لعاطفة المواطنة وبالتالي دون حاجة للدولة، حاجة في ذاتها آمال وعهود كاذبة تستلب الحق دون ارجاعه لتكون قاشعة على مزاحم ايديولوجية.

باكوبنة: الدولة ضد الجميع المزعوم

نيتشه: الدولة تكذب بكل رصانة، حين تقول أنا الدولة، أنا الشعب.

[نقد العقلانية] الأنا العقلانية تغافلت عن حجم العنف الكامن في طبيعة الأشياء والقادر على العصف بكل جهد. العقولات المثالية والإيمان بهدم الذات والغير هي الآن: العقلانية تتطلب مجتمع الحكماء ومن أين لنا بهؤلاء الحكماء!!

Tunisie DEVOIR.TN

عدالة توزيعية: حق العمل، حق التوزيع العادل

لأن مفهوم الديمقراطية الحقيقية يبقى مفهوما مثاليا طوباويا
لأن التأمل في الواقع السياسي للدول المعاصرة نلاحظ أنها خليط
بتفاوت بين الديمقراطية والملكية.

⚠ لم يتردد مفكرو الخيبة أمل الشعب الذي رأوا فيه كثيرا على
الدولة إلا أنها خذلته، خانته وسلمها حقوقه دون أن
ترجعها له مما أدى إلى التخلي تدريجيا عن حق المواطنة في
حرب من المقاومة السلبية عبر الكل سنة تجاه الفعل السياسي
وعبر تشظي روح المواطنة الفاعلة والمؤثرة.

⚠ هذا الأمر حول المواطنة إلى قول دون أن تكون فعلا، إذ أن الحرية
الوحيدة المتبقية للمواطن الأسير هي تخليه عن حريته كل حرية.
بذلك جففت الدولة حواطنا متظلما لكنه قتلت فيه جذوة
الإنسان. هذا ما يفسر تعويض عدة شعوب في العالم
حق المواطنة بحق **العدالة** خاصة ضمن ما يسمى اليوم
بدولة الرفاه ≠ **دولة الحق**

- اتسع مجالها لتتجاوز دورها التقليدي ومجالها السياسي فتشمل كل أبعاد الفعل الإنساني.	- مجالها سياسي
- تقدم نفسها على أنها الأجدر في تحقيق رفاهية الشعب، إلا أنها دولة تبذير تعمل على خلق حاجيات مصطنعة وتدعي القدرة على تلبيتها فطالبها الشعب	- تعبر عن الإرادة العامة للشعب - مهمتها تنفيذ القانون.

بالعدالة:

عدالة تعويضية: استرجاع الحق لصاحبه وتعويضه

له عبر القانون في مجالها قضائي، قانوني.

بهذا تأخذ العدالة معنى **المساواة** أي تساوي
الجميع أمام أداء الواجب وأمام القانون دون استثناء
رغم اختلافهم الطبيعي والاجتماعي.

Tunisie DEVOIR.TN

عدالة توزيعية: حق العمل، حق التوزيع العادل

لأن مفهوم الديمقراطية الحقيقية يبقى مفهوما مثاليا طوباويا
لأن التأمل في الواقع السياسي للدول المعاصرة نلاحظ أنها خليط
بتفاوت بين الديمقراطية والملكية.

⚠ لم يتردد مفكرو الخيبة أمل الشعب الذي رأوا فيه كثيرا على
الدولة إلا أنها خذلته، خانته وسلمها حقوقه دون أن
ترجعها له مما أدى إلى التخلي تدريجيا عن حق المواطنة في
حرب من المقاومة السلبية عبر الكل سنة تجاه الفعل السياسي
وعبر تشظي روح المواطنة الفاعلة والمؤثرة.

⚠ هذا الأمر حول المواطنة إلى قول دون أن تكون فعلا، إذ أن الحرية
الوحيدة المتبقية للمواطن الأسير هي تخليه عن حريته كل حرية.
بذلك جففت الدولة حواطنا متظلما لكنه قتلت فيه جذوة
الإنسان. هذا ما يفسر تعويض عدة شعوب في العالم
حق المواطنة بحق **العدالة** خاصة ضمن ما يسمى اليوم
بدولة الرفاه ≠ **دولة الحق**

- اتسع مجالها لتتجاوز دورها التقليدي ومجالها السياسي فتشمل كل أبعاد الفعل الإنساني.	- مجالها سياسي
- تقدم نفسها على أنها الأجدر في تحقيق رفاهية الشعب، إلا أنها دولة تبذير تعمل على خلق حاجيات مصطنعة وتدعي القدرة على تلبيتها فطالبها الشعب	- تعبر عن الإرادة العامة للشعب - مهمتها تنفيذ القانون.

بالعدالة:

عدالة تعويضية: استرجاع الحق لصاحبه وتعويضه

له عبر القانون في مجالها قضائي، قانوني.

بهذا تأخذ العدالة معنى **المساواة** أي تساوي
الجميع أمام أداء الواجب وأمام القانون دون استثناء
رغم اختلافهم الطبيعي والاجتماعي.

Tunisie DEVOIR.TN

لا يمكن فهم علاقة التضمن بين السيادة والديمقراطية، إلا في ظل نظام يمنح السيادة للشعب لذلك نتحدث عن الديمقراطية باعتبارها حقل الدولة وعن الاستبداد يمثل جنونها

• الديمقراطية ليست مجرد مساواة: فإذا اعتبرنا المساواة، هي تساوي الجميع في أداء نفس الفعل ودون استثناء فإنه يمكن للطاغية أن يساوي بين الجميع فيظلم الجميع ولا معنى للديمقراطية في إطار الظلم
⇐ الديمقراطية مساواة ولكن ليست كل مساواة ديمقراطية.

• الديمقراطية ليست مجرد انتخاب: رغم أن الانتخاب خطوة أولى وأساسية في اتجاه الديمقراطية إلا أنها خطوة غير كافية بنظرا لإمكانية:

* تزوير نتائج الانتخاب، وبالتالي التلاعب بخيارات الناخبين، التلاعب بالديمقراطية حيث يتم اجهاضها قبل ميلادها.
* تحول المنتخب إلى طاغية بعد انتخابه.
* امكانية تشريع اضطهاد الأقلية باسم الأغلبية، وهنا نسجل ضرب من التناقض بين المعنى النظري للديمقراطية حكم الشعب ومعناها العملي: حكم الأغلبية.

• الديمقراطية = حرية التفكير
⇓
حاجيتان للانسان، ما به يكون الانسان انسانا، ما يسمى بالحق الطبيعي: مصطلح أطلقه فلاسفة العقد الاجتماعي للدلالة على ما يحق لكل فرد في أن يرغب فيما يشاء ويفعل ما يشاء إلا أن هذا الحق لا يُضمن إلا بالقوة، فيمتد بامتدادها ويزول بزوالها إذ يمكن للفرد أن يتحول في كل لحظة من حرية مطلقة إلى عبودية مطلقة لذلك اتفق الأفراد على تعويضه بـ

Tunisie DEVOIR.TN

"... القانون لا يتأسس على القوة لكنها تسنده"

حق وضعي / مدني = قانون مكتوب، منصوص عليه، معلن، متفق عليه وهو استمرار للحق الطبيعي وضمان له لا إلغاء له.

لا الله يحمي المدينة = القانون: "الآن لا أعتقد أن الله يحمي المدينة تكون مليئة دون قانون".

↓

شرط أن يكون منبعه الشعب، فالشعب الخاضع للقانون ينبغي أن يكون وأفعاله بعبارة روسو، بتطبيقه للقانون يكون قد أطاع نفسه، لإرادته والتزم بما اختاره، فسيادة القانون هي سيادة الجميع على الجميع، لا سيادة فرد على الجميع ليكون بذلك الشعب سلطان نفسه لا عبد السلطة غيره، فعلة قول روسو: الشعب الحر له رؤساء لا أسياد".

تطبيق القانون يمثل ممارسة للحرية التي تأخذ معنى **طاعة القانون** الذي وضعه الشعب بنفسه ولنفسه، بهذا انتقلنا من معنى طبيعي للحرية "فعل ما أشاء" أي حرية مطلقة، أساسها القوة ومحركها الغريزة إلى معنى مدني "فعل ما يشاء القانون" أو ما أشاء في حرية مقننة، محدودة، أساسها القانون ومحركها العقل.

روسو: تولد الحرية يوم يولد القانون.

التشريع للقانون والاتفاق حوله يجسد **الإرادة العامة** للشعب بعبارة روسو: ليست مجرد تجميع كمي لإرادات فردية بل هي وحدة هذه الإرادات أي ما يطلبه الأنا من الآخر والآخر من الأنا، قانونيا **الحق/الواجب**، فالحاكم العاقل هو الذي يكون حريصا على الدهلحة العامة إذ يعتبر جون **لوك**: أن كل سلطة تمارس بمعزل عن خير المحكومين تفتقد مشروعيتها ومعقوليتها.

تحقيق الدهلحة العامة أساسه تطبيق القانون عبر منح الدولة حق عقاب من يتجاوزه عبر **القوة الشرعية** رغم أن الحق أساسه القانون الا أن ذلك لا يعني إلغاء تام **للقوة**، بل تنازل عليها عنها الأفراد لحق طبيعي لهم لصالح الدولة حتى تجعل القانون محترما، مهابا نظرا لإمكانية

Tunisie DEVOIR.TN

(نقد) رغم أن مفهوم العولمة العالمي يمثل حلا لشعوب لا حل لها، وتجاوزا لواقع مأساوي تعاني فيه تعانيه في واقعها، إلا أن هذا المفهوم يحمل بملكه ما يحمل على التظنن (التشكيك) عليه، إذ لا نتغافل عن حجم الإيديولوجيا الذي تقوده:

- **ضمان انتشار أكثر للعولمة**: إذا كانت الديمقراطية نفسها قد تعولمت فإن هذا المفهوم لن يؤسس لوحدة المتفاعل بل سيدعم مسار نمذجة الأفراد يجعلها أدوات طيّعة في خدمة العولمة.
- **توفير عاملة رخيصة**.
- **التشكيك في سيادة الدول على نفسها**: عبر تبرير التدخل في شؤونها بتعلّة حقوق الإنسان وفي سيادة الدول على شعبها، لهالما أنها لم تعد لها مزايا تقدمها له إذ أنه موالمن حتى خارج حدودها.

⚠ يبدو أن مفهوم الموالمنة العالمية مجرد استراتيجيا لإضعاف سلطة السيادة القومية ذلك أن تاريخ هذه السيادات المثقل بالقيم لا يمكن افتراقه إلا بقيم مماثلة

لحن إذن في حاجة إلى نموذج جديد للديمقراطية نتجاوز به مزالق الأنظمة الديمقراطية اليوم التي ظاهرها ديمقراطي وفعلها استبدادي، هيمنني ولن يكون ذلك ممكنا إلا عبر **مجتمع مدني** قادر على تحقيق توازن سياسي، اجتماعي بين سيادة الدولة وحقوق الإنسان ولن يمتلك المجتمع، هذا النفوذ إلا ضمن دولة ديمقراطية، فلا بديل عن الديمقراطية حتى وإن كان هناك تشكيك فيها، فعيوب الديمقراطية ولا عيوب الاستبداد لأن عيوب الديمقراطية نحلها ديمقراطيا بينما مشاكل الاستبداد لا حل لها إلا بالخروج نحو الديمقراطية، فهي الأقل ضمنا الأسوء، فلنصلح السوء فيها.

Tunisie DEVOIR.TN